# سياسة المملكة العربية السعودية تجاه التطورات السياسية في العراق

## ١٩٣٢-١٩٥٨

م.م. طارق حسن سعيد

وزارة التربية – مديرية تربية بغداد الكرخ /٣

البريد الالكتروني/ Tariq 1963@yahoo.com

**المستخلص**

مما لا شك فيه أن العلاقات السائدة بين الغائلتين الحاكمتين في المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية اتسمت السياسة العامة للمملكة العربية السعودية تجاه التطورات السياسية في العراق بين (١٩٣٢ – ١٩٥٨) في هذه الفترة من التاريخ إلى ظهور حالة من العداء بين العائلتين الحاكمتين في العراق والسعودية إلى اتخاذ الأخيرة موقفاً سلبياً من الإحداث الجارية في العراق ولم ترتقي هذه السياسة إلى الموقف الايجابي ولو بشكل جزئي أو ظاهري إلا بعد قيام النظام الحاكم في العراق إلى اتخاذ موقف ايجابي من المملكة العربية السعودية وبند كافة الخلافات بين الطرفين إلا انه هذه العلاقة لم ترتقي إلى ما هو مطلوب لكلا الجانبين وحتى وقتنا الحاضر. مما أثر على العلاقات السامية للبلدين العربيتين وانعكس هذا بدرجة كبيرة على مستقبل البلدين لازالت الأجيال تعيش نتائج هذا الحدث المهم.

لقد انطلق الموقف السعودي تجاه التطورات السياسية في العراق بين عامي ١٩٣٢-١٩٥٨ مراعياً المصالح السياسية للبلدين الجارين انطلاقاً من ضرورة التعامل مع الدولة العراقية بغض النظر عن النظام السياسي في العراق؛ لأنه خيار الشعب العراقي وما يقبله الشعب العراقي لا تعترض عليه سياسة المملكة العربية السعودية حتى لو أدى ذلك إلى رفض المطالب البريطانية في هذا الصدد والوقوف إلى جانب شعب العراق ودولته أو على الأقل ضمان استمرار علاقات الجوار الإيجابية مع العراق على هذا

الأساس؛ لأنَّ ذلك لا يؤثر على العلاقات بين البلدين، فهذا المبدأ الذي اعتمدته المملكة هو عرف سياسي دولي لا يمكن لأي حكومة ونظام أن يعترض على سياسة من هذا النوع؛ لأنه الأساس في التعامل والعلاقات الدولية .

**المقدِّمـــة**

انطلقت العلاقات السياسية بين المملكة العراقية والمملكة العربية السعودية من طبيعة العلاقات بين الأسرتين الحاكمتين قبل عام ١٩٣٢، إلاّ أن هذا الموقف تغير بعد عام ١٩٣٢، إذ اتجهت سياسة المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية إلى ضرورة التعامل مع الأنظمة السياسية في البلدين الشقيقين الجارين ؛ لأنه خيار الشعب في كِلا البلدين ، وإن ما يقبله الشعب العربي في العراق والسعودية لا يعترض عليه من قبل كِلا النظامين في العراق والسعودية حتى لو أدى الأمر في النهاية إلى عدم دعم وتنفيذ الإرادة البريطانية في المنطقة العربية .

لقد جاء هذا الأساس المحور السياسي في العلاقات السياسية بين البلدين الشقيقين الجارين طوال المدة بين عام ١٩٣٢-١٩٥٨ .

هذه الأُمور مجتمعة دفعت الباحث إلى اختيار سياسة المملكة العربية السعودية تجاه التطورات السياسية في العراق ١٩٣٢-١٩٥٨ موضوعاً للبحث ، وقد جاء هذا البحث في مقدمة وعشر محاور جاءت كما يأتي :

استقلال العراق وموقف السعودية منه، وموقف المملكة من حركة مايس ١٩٤١، وموقف السعودية من إعلان بريطانيا الحرب على العراق عام ١٩٤١، والموقف السعودي من العراق بعد انتهاء الحركة، ولجوء رشيد عالي الكيلاني إلى السعودية، ومطالبة حكومة العراق بتسليحه، وموقف السعودية من حلف بغداد ١٩٥٥، والاتحاد الهاشمي .

كما ضمَّ البحث خاتمة ضمّت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث خلال مسيرة البحث، كما اعتمد الباحث على منهج البحث التاريخي في معالجة موضوع البحث .

**أولاً: استقلال العراق وموقف السعودية**

فرض نظام الانتداب على العراق وغيره من البلدان، استنادا إلى القرار الذي أصدره مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ ولا سبيل للخلاص منه إلاّ بالدخول في عضوية عصبة الأمم ، وهذا هو سر طموح الوزارات المتعاقبة على كرسي الحكم، لدخول

العراق العصبة، وبعد أن وجدت بريطانيا البديل للانتداب – الذي يثير الشعب العراقي- بعقدها معاهدة ١٩٣٠ التي تحمل مضمون الانتداب وقيوده بشكل غير مباشر وغير ظاهر للشعب، والتي تصبح نافذة المفعول عند دخول العراق عصبة الأمم، عندئذ رشحته لذلك ودعمته بكل ثقلها السياسي حتى نجحت في مسعاها بإعلان مجلس العصبة في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢، قبول العراق عضوا في عصبة الأمم، وعندها تلقى برقيات التهنئة من جهات أجنبية وعربية كبريطانيا والعربية السعودية، حيث ابرق الملك عبد العزيز في ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٢ برقية تعبّر عن فرحته وتمنياته لملك وشعب العراق، ولكن ما هي ردود الفعل الحقيقية لذلك[١].

إنَّ الملك عبد العزيز أصابه القلق من دخول العراق عصبة الأمم، على الرغم من إرساله برقية المجاملة، ومن ردود فعله على ذلك انه قام بتبديل اسم مملكة الحجاز ونجد في ١٨ أيلول ١٩٣٢ إلى المملكة العربية السعودية، فضلاً عن تقوية علاقاته الدولية ولاسيّما مع الدول الكبرى، وعمل على استغلال موارده الطبيعية لتطوير اقتصاد بلاده الوطني[٢].

**ثانيا: معاهدة التحالف والإخوة بين العراق والسعودية**

كان مجيء الملك غازي للحكم في أيلول ١٩٣٣ بداية لصفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين السعودية والعراق، بل أنها ازدادت توثيقا، لاسيما وان الملك غازي لم يأبه بمشاكل الفترة السابقة له بكل سلبياتها وإنما مد يده للملك عبد العزيز انطلاقا من إيمانه بأن التقارب والتفاهم مع الأشقاء من الحكام العرب، هي خدمة للمصلحة العربية الكبرى. كما أنهما سارا سويا في انتهاج سياسة موحدة نحو تمتين علاقات الإخوة بينهما وبين الأقطار العربية الأخرى، وقد تابع الملك غازي بذلك نهج أبيه الملك فيصل الذي بذر البذرة الأولى في العلاقات الجديدة مع السعودية في اجتماع لوين ١٩٣٠. وانطلاقا من سياسة الملك غازي هذه، نراه يرفض طلب حزب الأحرار الحجازي الذي يطمح لاستعادة حكم الحجاز للهاشميين لمساعدة اليمن في حربها مع ابن سعود على حدود عسير، على اعتبار أن هزيمة الأخير سيساعدهم في انتزاع الحجاز من آل سعود، بل انه أرسل برقيتين إلى الملك عبد العزيز والإمام يحيى في ١٩ آب ١٩٣٣، يبدي فيهما أسفه لاندلاع الحرب بينهما، في وقت تحتاج الأمة العربية إلى الاتحاد والتكاتف لا الحرب[٣].

وعند انتهاء الحرب بين الطرفين وعقدهما معاهدة الطائف ٢٣ حزيران ١٩٣٤ أرسل برقيتي تهنئة بالمناسبة في الأول من تموز ١٩٣٤ متمنيا أن تكون فاتحة خير لكلا الشعبين الشقيقين، كما أثنى على موقف ابن سعود في حقن دماء العرب، وقد رد

ابن سعود شاكرا الملك غازي على برقيته[٤]، وفي الوقت نفسه أبدى الأخير رغبته في عقد معاهدة إخوة عربية وتحالف بين السعودية والعراق، وراغبا بانضمام اليمن إليها، وقد كان رد الملك عبد العزيز ايجابيا على الدعوة لاسيّما وانه بعد انتهاء حربه مع اليمن التي عزز بها مركزه في الجزيرة العربية قرر السير على سياسة حسن الجوار مع أعدائه السابقين ونفض عنه التردد السابق الذي تمر به البلاد العربية من التهديدات الاستعمارية[٥]، ولاستبدال الخصومات بعلاقات صداقة، وكان من نتائجها تبادل الزيارات بين بغداد والرياض في عام ١٩٣٥، لتعزيز العلاقات الحميمة بينهما، وقد شجع في ذلك الجهات السياسية القومية والوطنية[٦].

ومما تقدم فقد اتخذت عدة إجراءات تمهيدية لمعاهدة التحالف والإخوة العربية، حيث ألغيت جوازات السفر بين البلدين وكذلك تم فتح طريق الحج البري، الذي كان واسطة جيدة للتقارب بين هاتين المملكتين العربيتين، ومما له من اثر جيد على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك تبادل البعثات فضلاً عن مشروع آخر بقي قيد الدرس يخص موضوع إلغاء الحواجز الكمركية بين البلدين[٧].

وكان الملك غازي قد أبدى رغبته في عقد معاهدة إخوة عربية وتحالف، للملك عبد العزيز الذي بادله الرغبة ذاتها، وبقيت الفكرة تداعب مخيلة المسؤولين في العراق، لاسيّما المهتمين بتحسين العلاقات العراقية مع الأقطار العربية ومنهم علي جودة الذي ترأس الوزارة العراقية سنة ١٩٣٤ والذي استغل وجوده في لندن لمفاتحة حافظ وهبة الوزير المفوض السعودي في لندن، لعقد معاهدة إخوة عربية على أن تنضم إليها اليمن في الوقت المناسب[٨]، فرحب الوزير المفوض السعودي بذلك المقترح، وعندما زار بغداد قدم إليه الأيوبي أسس المعاهدة التي حملها إلى الملك عبد العزيز الذي وافق عليها على الفور، وقد حمل حافظ وهبة هذه الموافقة برسالة بعثها في ٢٥ آذار ١٩٣٤ إلى علي جودت الأيوبي[٩]، وأنهم بانتظار البعثة العراقية للحجاز لإتمام المشروع حسب الاتفاق، ولكن سقوط وزارة الأيوبي الأولى، حال دون ظهور المعاهدة إلى حيز الوجود، ولكن المداولات بشأنها واصلتها وزارة ياسين الهاشمي الثانية، ودارت مكاتبات بين رئيس وزراء العراق والملك السعودي بشأنها طيلة عام ١٩٣٥، واتفقا على أن تدور المفاوضات في بغداد، ومن خلال تلك المراسلات يتضح بأن الملك السعودي لديه رغبة أكيدة في عقد معاهدة إخوة عربية وتحالف مع العراق[١٠].

**ثالثا: سياسة المملكة العربية السعودية تجاه انتفاضة مايس ١٩٤١ في العراق**

**١- موقف ابن سعود من إعلان الثورة:**

كانت المملكة العربية السعودية تراقب الأحداث في العراق باهتمام بالغ، لاسيما بعد مجيء وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة ٣١ آذار ١٩٤٠، إلى الحكم التي توترت في عهدها علاقات العراق ببريطانيا بسبب رفض العراق قطع علاقاته بايطاليا بعد انضمامها إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الثانية[١١]، وعند إعلان الانتفاضة في ٢ نيسان بعث الملك عبد العزيز برسالة إلى رشيد عالي الكيلاني يعاتبه فيها على عدم استشارته بخلاف العراق مع بريطانيا، تلك الاستشارة التي تفرضها الفقرة (أ) من المادة الرابعة من معاهدة التحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية، التي تنص على ما يأتي " في حال وقوع اعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من قبل دولة ثالثة، بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة المتقدم ذكرها، وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة، على الفريقين المتعاقدين الساميين أن يتشاورا في ماهية التطوير التي يراد بها القيام بقصد توحيد مساعيها بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور"[١٢].

وكانت الخارجية البريطانية قد أمرت سفراءها في الدول الصديقة والحليفة لها لبيان موقفها من الانتفاضة، إذ اتصل السفير البريطاني في جدة بابن سعود وطالبه بإصدار بيان شعبي يأسف للوضع الخطير الذي وقع في العراق، نتيجة سياسة رشيد عالي الكيلاني، وأجاب ابن سعود، معبرا عن موقف متحفظ من الأحداث الأخيرة في العراق بقوله " انـــه مهما حدث فأن صداقته وولاءه للانكليز لن يتزعزع، وسياسته لن تتبـــدل"[١٣].

ولعل ذلك يعكس تحفظ ابن سعود في موقفه من الانتفاضة، مكررا حياد بلاده في الحرب مع أية جهة، وذلك ما أكده السفير البريطاني في جدة، أن ابن سعود متمسك بالتزاماته ومواثيقه، وان هدفه البقاء على الحياد وتجنب الحرب ضد أي طرف[١٤]، ولعل ذلك ما أكده الأمير فيصل آل سعود ووزير الخارجية أيضا بأنه لا يمكن اتخاذ قرار ما عن الوضع الجديد لتناقض الأخبار، وقال " إن الشيء الوحيد الذي يهمنا ويشغل بالنا هو ضرورة الاستقرار بالنظر إلى الأحوال الحاضرة"[١٥].

ويبدو أن ذلك كان لجلب الأنظار حيال القلق السعودي من احتمال انتقال رياح الانتفاضة إلى بلادهم، وخوفا من امتداد الحرب العراقية- البريطانية إلى أراضيهم، فيما إذا امتد النفوذ الألماني إلى العراق[١٦]، ومن هنا جاءت تأكيدات الخارجية السعودية إلى الحكومة البريطانية بضرورة حفاظ السعودية على حيادها بأي ثمن، مبررة في ذلك أن مصلحة الطرفين تستوجب

ذلك وعدم اللجوء إلى السلاح إلاّ في حالة الضرورة، وأكدت أن التدخل السعودي الفعلي في الحرب لقمع الانتفاضة يجعلها عرضة لهجوم المحرر أيضا(١٧).

**٢-السعودية وإعلان بريطانيا الحرب على العراق في٢ مايس١٩٤١:**

كان موقف بريطانيا معروفا حيال الانتفاضة ، لعلمها بمواقف القائمين عليها، الذين لا تتلاءم تصريحاتهم مع مصالح بريطانيا التي تعد وزارة الكيلاني مغتصبة للحكم، وإصدار بيانات كثيرة بهذا المعنى، وقرروا إسقاطها بكل الوسائل، واستعدت بريطانيا لذلك، لان الحكومة الجديدة لا تريد تنفيذ مطالبها في قطع علاقات العراق بالدول التي تحارب ضدها ومنها بريطانيا، كما أنها لا ترغب في إعلان الحرب ضد المحور إلى جانب بريطانيا، إلى غير ذلك من الأمور المهمة التي تريدها من العراق، وهو يرفضها؛ لأنها لا تلائم المصلحة الوطنية- التقدمية وهو لا ناقة له ولا جمل" في الحرب الدائرة رحاها(١٨).

ويشير باتريك سيل (Patrick Sill)، إلى أن رشيد عالي الكيلاتي تقدم بعرض شبه رسمي إلى بريطانيا ليعلن عرضا عراقيا بإعلان الحرب على إيطاليا إذا رضيت بريطانيا بالمقابل أن تعجل بتنفيذ ما ورد في الكتاب الأبيض البريطاني بشأن القضية الفلسطينية، الصادر عام ١٩٣٩، بوضع فلسطين حالا في طريق الاستقلال، وكان رفض بريطانيا سببا لاذعان المعتدلين للمطالب العربية الملحة(١٩).

كانت بريطانيا مصممة على ضرب الانتفاضة وإنهائها، وهذا ما تم حينما فتح الجيش البريطاني النار على الجيش العراقي المرابط بجوار الحبانية في الثاني من مايس ١٩٤١، مما آثار قلقا شديدا لدى الأوساط السعودية لخشيتها اقتراب الحرب العراقية- البريطانية من أراضيها، وقد أرادت الحكومة العراقية الاستفادة من معاهدة الإخوة والتحالف المعقودة مع السعودية في ٢من نيسان ١٩٣٦، فأستدعى الكيلاني سفير المملكة العربية السعودية في بغداد اسعد الفقيه، وكلفه بأخبار العاهل السعودي عبد العزيز بن سعود بحاجة العراق إلى مساعدته وذلك بسد طريق الأردن- العراق لقطع إرسال الإمدادات والتعزيزات البريطانية إلى العراق، ولكي لا يستطيع الجيش البريطاني من إشغال الجيش العراقي من عدة جبهات، ورد ابن سعود بأن العراق لم يستشره في موضوع نزاعه مع بريطانيا عندما اتفق مع الألمان(٢٠)، ولاشك في أن إقدام السعودية على هذا الإجراء يعني دخولها الحرب ضد بريطانيا والقوات الأردنية ووقوفها بجانب انتفاضة العراق، وهذا لا يوافق سياستها الحيادية المعلنة من دخولها الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن رشيد عالي الكيلاني أدرك ذلك، لذا استخدم أسلوبا آخر لسد الطريق، إذ تمكن من إثارة العشائر الأردنية لحملها على ذلك، وطلب من الملك عبد العزيز

بن سعود أيضا القيام بهذا الإجراء، واتضح ذلك من خلال اجتماع الوفد العراقي برئاسة وزير المالية ناجي السويدي بالملك ابن سعود في ٨ نيسان ١٩٤١ في الرياض[٢١]، ولكن الآخر ابلغ الوزير العراقي قائلا "لو أنني وجدت منفعة للعرب في العمل الذي قام به رشيد عالي الكيلاني لوقفت إلى جانبه من دون أن تكلف نفسك عناء المجيء إلى هنا لطلب المساعدة مني"[٢٢].

وعندما اجتمع ناجي السويدي بالملك عبد العزيز، عاتبه الأخير لما آلت إليه الأمور في العراق إلى حالة الاصطدام المسلح، ومن عدم استشارته فيما أقدم العراق عليه، ولاسيّما أن المادة الثالثة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار تنص على ذلك حيث تقول " إذا أدى أي نزاع بين احد الفريقين المتعاقدين الساميين، ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب، يوحد الطرفان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية، وفقا للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة"[٢٣].

وانطلاقا من الموقف السلبي للنظام السعودي من الانتفاضة ، فقد نصح ابن سعود الوزير العراقي بوجوب التفاهم مع بريطانيا بالطرق السلمية، وذلك مانستشفه من قوله للسويدي "يا ولدي أن مجاورة الأسد الشبعان خير من مجاورة النسر الجوعان" ويقصد بالأسد بريطانيا وبالنسر ألمانيا[٢٤]، وكذلك قال "لو أنني وجدت منفعة للعرب في العمل الذي قام به رشيد عالي الكيلاني لوقفت إلى جانبه، دون أن تكلف نفسك عناء المجيء إلى هنا لطلب المساعدة مني"[٢٥]، ويقول حافظ وهبة، إن الملك عبد العزيز قال لناجي السويدي " إن مصلحة الشعوب العربية الوحيدة، هي في التعاون مع بريطانيا العظمى، كما أخبره أن الثورة ستصاب بالخذلان"[٢٦].

بينت الحكومة السعودية إن الملك عبد العزيز تمسك بالمادة التاسعة من المعاهدة العراقية–السعودية لعام ١٩٣٦ في رفضه التعاون مع العراق ضد بريطانيا وتنص على أن "من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين انه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم المتحدة ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانيا العظمى في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، كما أن الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الأحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم الداعية إلى حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وملاحظة المبادئ التي انطوت عليها معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨، والتي انضم إليها الفريقان المتعاقدان الساميان"[٢٧].

وأياً كان الأمر، نؤكد أن الرد السعودي على العراق كان مرا وذلك لتبعية النظام السعودي لبريطانيا وتقاطعه مع أهداف ثورة العراق القومية، ومن الطبيعي رفض أية فكرة للتصادم مع البريطانيين، فلهذه الأسباب لم تحصل مساعدة سعودية للانتفاضة ، ويعد حلمًا بعيد المنال[٢٨].

لذلك فإن تاريخ العلاقات بين الأسرتين الهاشمية والسعودية، حتم على الأخيرة أن تقف موقفا ضد العائلة المالكة الهاشمية في العراق، وعلى رأسها ابن سعود موالاة لبريطانيا، انطلاقا من المواقف التعاهدية والودية المتبادلة بينهما"[٢٩].

ويبدو أن سرور الجانب البريطاني المعلن إضافة من وراء الموقف السعودي هذا يعود إلى علاقة بريطانيا القوية مع الجانب الأردني وكذلك السعودي، وبالتالي فان الموقف السعودي قد أنقذ بريطانيا من الإحراج[٣٠].

**٣- السعودية والعراق بعد انتهاء الانتفاضة**

بعد انتهاء الانتفاضة في ٢٩ مايس ١٩٤١ ورجوع العائلة المالكة وبعض السياسيين الذين هربوا اثر تسلم حكومة الدفاع الوطني الحكم، فقد أرسل نوري السعيد بعد تشكيل وزارته السادسة في ١٩ تشرين الأول ١٩٤١ برقية إلى الملك عبد العزيز في ٢٢ شباط ١٩٤٢ يشكره فيها على الموقف النبيل الذي وقفته السعودية إزاء العراق في حوادثه الأخيرة[٣١].

ويبدو أن ابن سعود كان يضمر حقدا دفينا لشخص رشيد عالي الكيلاني، فضلا عن قيادته للانتفاضة ، وهذا ما يتضح مما قاله للقائم بالأعمال العراقي في جدة (جميل الـــراوي) بقولـــه " إني في مقدمة الذين يسلمون ويؤيدون بأن رشيد عالي كان خطرا عظيما على العرب، وان حركته كانت هدامة للعراق ولبلاد العرب جميعا"[٣٢].

كما أكد في جوابه على رسالة الوصي عبد الإله بقوله "كنا أول من استنكر حركة رشيد عالي وناهضنا في السر والعلانية، وكنا نعمل على إخمادها وإحباطها، ولنا شاهد على ذلك الحكومة البريطانية، وكنا نعمل بكل ما أُوتينا في هذا الشأن، فضلا عن ذلك أننا ما استنكرنا حركة رشيد عالي الكيلاني، ولا حاربناها لسبب كونها حركة داخلية، لان الحركات الداخلية مالنا فيها أي دخل إلاّ بموجب معاهدة الحلف التي نصها طلب المساعدة للتعاون على كبحها، وهذا لم يقع من قبل العراق ولا رأينا حكومة العراق تطلب منا ذلك"[٣٣].

وكان ابن سعود يعد انتفاضة العراق جريمة، وذلك ما يتضح بقوله إلى القائم بالأعمال العراقي في جدة "واني في مقدمة الذين يؤمنون بفظاعة الجريمة..." [٣٤]، كما ذكر في معرض جوابه عن رسالة الوصي عبد الإله في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ قوله "ولكننا لاحظنا أن قضية تسليم

المجرمين تعتورها مشكلات مادية وعملية، وترافقها أصول وأحكام لا يمكن تخطيها من حيث شمول أحكام المعاهدة أو عدم شمولها، وكون الجرم سياسيا، أو غير سياسي."[٣٥].

**٤- لجوء رشيد عالي الكيلاني الى السعودية ومطالبة حكومة العراق بتسليمه**

بعد انتهاء انتفاضة مايس إلى الفشل، هرب رشيد عالي الكيلاني والقادة العسكريون إلى إيران في ٢٨ مايس[٣٦]، أما الكيلاني فأنه ترك إيران إلى تركيا فإيطاليا ثم ألمانيا، وما أن أوشكت الحرب العالمية الثانية أن تنتهي بعد سقوط دولتي المحور، حتى وجد الكيلاني نفسه محاطا بالأعداء، عندها تمكن من الإفلات من رقابة الحلفاء له ولاسيّما بريطانيا، إذ توجه إلى دمشق ومنها إلى الرياض في أواخر تموز ١٩٤٥، طالبا اللجوء السياسي، وقد منحه الملك عبد العزيز بن سعود ذلك[٣٧].

وبصدد ذلك يروي نجم الدين السهروردي قائلا "ومن الرياض أبلغ الملك عبد العزيز انه يوجد وفد سوري قادم في مهمة خاصة وسرية جدا يريد مقابلته، فوافق ثم انه كان يستعد للسفر إلى خارج الرياض، ولدى دخول الوفد وبعد أن صافحوا الملك طلب منهم الجلوس، فقال له الكيلاني فورا... طال عمرك، أنا رشيد عالي الكيلاني..." [٣٨]، عندئذ خضع ابن سعود للأمر الواقع لأنه استجار به فأجاره وحماه، على الرغم من موقفه المناوئ للانتفاضة [٣٩]، وخصص له دارا طالبا عدم إذاعة خبر وصوله حتى يتم تدبير بعض الأمور[٤٠].

ويقول الملك عبد العزيز "انه هو الذي اخبر بريطانيا والعراق بوجود رشيد عالي في الوقت الذي لم يكن يعرف به احد سوى ولديه سعود وفيصل"، إذ بين السهروردي ذلك بقوله أن الملك عبد العزيز ابلغ السفير البريطاني في الرياض بوجود رشيد عالي الكيلاني في السعودية بقوله "لقد استدعيتك من أجل أن أبلغك أن رشيد عالي الكيلاني موجود الآن في السعودية وانه في حمايتي" مؤكدا له "نحن نعرف انه محكوم عليه بالإعدام في العراق، وأود أن أبلغك أننا لن نسلمه لأية سلطة سواء كانت بريطانية أم عراقية"، وطلب منه إبلاغ الحكومة البريطانية بذلك وإبلاغه بردها فور وصوله[٤١]، أما الحكومة العراقية، فأنها لم تتأكد من وجود الكيلاني إلاّ من خلال رسالة ابن سعود، وذلك ما جاء في رسالة الوصي إليه التي جاء فيها " إن حكومتنا سمعت بوجود رشيد عالي في مملكة جلالتكم- ولم نتأكد من وجوده إلاّ من خلال برقيتكم، وطالب بتسليمه بوصفه مجرم حرب"[٤٢].

كان من الطبيعي أن تواجه بريطانيا نبأ وجود الكيلاني في السعودية بالانزعاج وعدم الارتياح، وأنها امتعضت من ابن سعود كيف يقبل بإيواء مجرم حرب[٤٣]، حسب رأيهم، وحاولت بمختلف الوسائل والطرق حمل ابن سعود على تسليمه لتنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه وبجماعته غيابيا، لكن دون جدوى، بل أن ابن سعود صرح بأنه مستعد لتسليم ولدين من أولاده ليعدما بدلا من الكيلاني لان التقاليد العربية تأبى عليه القيام بمثل هذا العمل الشائن[٤٤]. هذا من الجانب البريطاني، أما الجانب العراقي، فأن الحكومة العراقية عندما علمت بوجوده في السعودية، طالبت به طبقا للاتفاقيات المعقودة بين البلدين، ولكن ابن سعود رفض تسليمه إذ قال "...لم يسبق لي أو لأحد من عائلتي ولا لأي عربي شريف أن قبل تسليم ضيفه... ويعلم الله أني لم أجابه في حياتي بمثل هذه المشكلة، ولم أقف في أمر محرج بمثل هذا الأمر، ولكن هو الشرف العربي الذي حرصت وسوف احرص على التمسك به طوال حياتي..." بل انه قال بصراحة " إن رشيد عالي لا أسلمه ولو جاء عبد الإله بالذات" ثم قال "إن كان التجاؤه إلي يزعجكم فأن المعاهدة بيني وبين العراق لا تجيز تسليمه لأنه لم يرتكب شيئا ضد العائلة المالكة، وانه قد عامل بالحسنى جلالة الملك المفدى..." [٤٥].

وبالفعل وقع ابن سعود في مشكلة تتعلق بتسليمه، إذ كان في موقف على غاية من الإحراج عندما دخل بلاده رشيد عالي الذي كان ابن سعود يكرهه كرهاً شديداً، ولعل ذلك ما يتضح من قوله "...كم كان بودي لو علمت بهويته وهو في القريات، لكنت ألقيت القبض عليه وسلمته إلى الحكومة العراقية، بل لقتلته بنفسي"[٤٦]، فقد عبر عن ذلك الملك من خلال زيارته لمصر في تشرين الأول ١٩٤٦ بقوله " إن لجوء رشيد عالي إلى كان بلية علي، فقد قدرت في اللحظة الأولى ما سيسببه ذلك لي من مصاعب وأنا الراغب في أن أعيش مع جميع جيراني على وفاق، ولكن ماذا اصنع..؟ أن الرجل كان عدوي، أما وقد لجأ إلي فقد أصبح ضيفي، وأصبح واجبا علي أن احميه بمقتضى التقاليد العربية.." [٤٧]، وهذا الكلام يعكس مدى الإلحاح الذي توجهه الحكومة العراقية إليه من اجل الضغط عليه لتسليم رشيد عالي، وفي لقاء تم بينه وبين جميل الراوي الوزير المفوض العراقي في جدة، الذي قال للملك عبد العزيز " أو أن يتأكد جلالة الملك أن الرأي العام العراقي لا يقنعه شيء إلاّ تسليمه لينال عقابه" فقاطعه الملك قائلا " أتريد مني يا جميل أن اسمن رشيد عالي وأسلمه لكم للذبح، عندي حقائق عن

العراق لا يوجد في العراق من يخالفني في رأي إلاّ نوري السعيد وجميل الراوي، أما الباقون من العراقيين فهم عرب يقدرون الدخالة العربية"[٤٨].

وقد طلب ابن سعود من عبد الإله العفو عن رشيد عالي بقوله " أرجو سماحكم والعفو عنه حتى تنالوا بذلك الشرف العظيم والأجر، وتجلوا المصاعب عن أخيكم الممتحن، أو أنني أطلق سراحه ويضرب الطريق الذي هو يريد، فالأول هو أحب إلي وهو عفوكم"[٤٩]، فأجابه الوصي بان العفو عنه خارج مقدورنا لأنه مجرم لا يستحق العفو وإن إطلاق سراحه ليضرب الطريق الذي يريد هو نقض صريح للمادة الثالثة من معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين مملكتينا"[٥٠].

وقد ابلغ ابن سعود الجانب البريطاني بذلك بقوله "لقد أنبأت الوزير البريطاني بأنه نهاية ما يمكن أن اعمله في حالة العفو عنه، هو أن أأمره بمغادرة بلادي لأني لا أريد أن يأوي إليها ساعة واحدة... واني طلبت من سمو الأخ الوصي المعظم أن يعفو عنه وهو الطلب الذي التمسه مني رشيد عالي نفسه، إذ يود العودة إلى بلاده، وأني أرى انه من الجلالة والمقدرة أن يعفو سموه ولك من شيم الكرام العفو عند المقدرة.." [٥١].

استمرت الاتصالات والمراسلات الرسمية بين الجانبين العراقي والسعودي مدة طويلة، ولكن دون جدوى، مما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين، وانعكس ذلك على المسافرين الذين يتنقلون عبر الحدود تجاه مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، إذ أخذت السلطات العراقية تخضعهم إلى التحقيق، ومنعت عددا من الذين ناصروا الثورة من أداء الفريضة، فضلا عن شنها حملة إعلامية مركزة على السعودية[٥٢]، مما أدى إلى وصول العلاقة إلى طريق مسدود فقاد إلى حشد العراق جيشه على الحدود السعودية، وقد أيدت بريطانيا العراق في إجراءاته، إلاّ أن موقف ابن سعود كان اصلب عودا، مما كانوا يتوقعون بقوله للسلطات البريطانية "أعلنوا الحرب إذا شئتم، ويوم أن يفنى جيشي سآخذ رشيد معي، وادخل إلى جوف الصحراء، ولن أسلمه مادام في عرق ينبض، ونفس يتردد"[٥٣].

إلاّ أن الموقف العراقي من مسألة تسليم رشيد عالي قد عدل أمام صلابة وإصرار الموقف السعودي، عن الإلحاح بالتسليم إلى طلب الاعتقال فقط، وعدم إعطائه مجالا للهرب خارج البلاد ريثما يتم تسليمه، وقد وعد الملك بذلك، ولكن الحكومة العراقية بقيت في مراقبة دقيقة لحركات الكيلاني، وذلك عن طريق مفوضيتها في جدة[٥٤]، ولم يغادر السعودية إلا في عام

١٩٥٤ نتيجة خلافه مع الملك ابن سعود، إذ غادر إلى مصر بعد أن أمضى مدة طويلة امتدت من (١٩٤٥-١٩٥٤) [٥٥].

٥- نظرة إلى الرسائل المتبادلة بين الملك عبد العزيز والأمير عبد الإله بشأن لجوء الكيلاني يتضح مما تقدم أن هناك رسائل تبودلت بين ابن سعود وعبد الإله، وعددها سبع رسائل، وكان ابن سعود يوضح تسلمها عن طريق القائم بالإعمال العراقي في جدة، كانت أربع منها من ابن سعود إلى عبد الإله، والثلاث الباقية من عبد الإله إلى ابن سعود، وقد تناولت مصادر كثيرة هذه الرسائل[٥٦]، التي بمجرد النظر إليها يظهر تماما الفارق في التفكير والتفسير والمعالجة بين المسؤولين السعودي والعراقي، فالرسالة الأولى التي كانت من ابن سعود إلى الوصي عبد الإله تدور حول نقطتين أساسيتين هما العفو عن رشيد عالي الكيلاني وسرية المراسلات بين الجانبين، إذ وضح ابن سعود في رسالته أن لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى المملكة كان من دون معرفة سابقة، لأن الكيلاني جاء متخفيا بوصفه سوريا مع مجموعة من السوريين، وانه طلب التوسط بقوله "يرجو من الله ثم منكم، لهذا فأن أخاكم يرجو عفوكم عنه وشموله بمكارمكم"[٥٧].

وفي الرسالة الثانية يتضح فيها الفارق الكبير والتوقعات بين الاثنين، ففي الوقت الذي كتب فيه ابن سعود رسالته الأولى موضحا رأيه من القضية، نرى أن الوصي عبد الإله ينظر إلى الموضوع من زاوية أُخرى، فالحادثة مازالت تعيش في ذهنه، وينظر إليها من خلفيات التهديد الذي صاحب قيام الانتفاضة التي كادت تودي بالعرش الهاشمي، ولهذا نلمس بأن عبد الإله حاول إيجاد نقاط معينة يوضح من خلالها قرار ابن سعود بإيواء رشيد عالي الكيلاني غير قانوني ولا شرعي أوضحها في النقاط الآتية:

١. يقول الوصي إن هذا الإيواء "يتنافى وإيواء من أراد بأبناء قومكم وأصدقائكم السوء" وانه لا علاقة له بالشهامة العربية.
٢. إنه لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، فأنه صريح فيما يخص إيواء مجرمي الحرب لدى الأمم المتحدة.
٣. ولا يتفق مع اتفاقية تسليم المجرمين السياسيين بين البلدين[٥٨]، وفي الحقيقة جميع الاتفاقات المعقودة بين الطرفين بدأت من اتفاقية مكة سنة١٩٣٠ حتى محضر الاتفاق بين بغداد والرياض في نيسان ١٩٣٩، لم يعط أي دلالة على

ذلك، بل أن اتفاقية مكة ١٩٣١ في مادتها الثالثة تقول بعدم تسليم المجرمين السياسيين.

أما الرسالة الثالثة من ابن سعود إلى الوصي عبد الإله، فأن الأول اظهر فيها بأن دافع إيوائه للكيلاني كان ينطلق من أهمية العرف والتقاليد بقوله " أخي ما وجه أخيكم عند العالم، وما نظرة الناس إليه، وما سيكون مقام أخيكم عند سموكم، إذا حدث في تسليم رجل ضرب البر والبحر وصار في وسط محارمكم، فماذا تكون العين التي تنظر بها الناس أن هذا العمل سيلحق العار بأخر رجل من عائلتنا".

وفي آخر الرسالة كرر ابن سعود مطالبه السابقة:

١. أرجو سماحكم والعفو عنه حتى تنالوا بذلك الشرف العظيم.
٢. أنني أطلق سراحه ويضرب الطريق الذي هو يريد، فالأول هو أحب، وهو عفوكم، والثاني مالي من وجه عنه وأنا منتظر جواب سموكم"[٥٩]

أما الرسالة الرابعة فمن عبد الإله إلى ابن سعود وكانت في محتواها تتضمن كثيرا من الطعن والتشكيك، ليس بالكيلاني فقط، وإنما الذي يأويه أيضا، ولهذا نرى جواب هذه الرسالة كان شديدا أيضا، إذ حاول الوصي عبد الإله في بداية رسالته الرابعة إقناع ابن سعود لتسليم رشيد عالي لأنها قضية تهم البلد الذي يحكمه، فهو وصي على العرش ومسؤول من الناحية الثانية عن دولة مقيدة بدستور وقوانين، بوصف أن هذه القضية ليست قضية شخصية، وإنما قضية تهم امن البلاد واستقرارها، ولهذا فهو يضيف " أن ما اشتهر به جلالة أخي المعظم من اهتمامه بأحكام الدين والتزامه بجانب الحق يجعلني أأمل من جلالته أن يعالج قضية رشيد عالي من وجهها الآخر"، أي انه يطالب ابن سعود أن ينظر في القضية على أنها أُمور تتعلق برجل مجرم يطالب بتسليمه، ولا موضوع يتعلق بعرف وتقاليد ولجوء شخص يطلب الحماية، بعدئذ يتحول الوصي في تهجمه على شخصية رشيد عالي فيقول عنه "انه كان دائما عبدا لمطامعه وأنانيته، وعدوا لبلاده، وقد رفعته الظروف باستناده إلى ظرف شاذ أو فتنة عمياء، أو عضد خارجي" ويضيف بعدئذ في الرسالة نفسها الرأي الثاني المناقض بوصف رشيد عالي "انه حقوقي يفهم مغبة انتهاك حرمة القانون وخرق المعاهدات".

ولا شك في أن عبد الإله اخذ يعد قضية رشيد عالي هي المقياس التي تتعلق بالعهود والاتفاقيات مع ابن سعود بقوله " إن تسليمكم المجرم... يجيء برهانا قاطعا على حرص جلالتكم على تنفيذ المعاهدات واحترام توقيع جلالتكم عليها، وبذلك تزدادون شرفا على شرف

ويضيف قائلا "وقد اتفق الشرع والعرف على تعظيم حرمة العهود والحث على الإبقاء عليها " مؤكدا أنكم حاولتم مساعدة الرجل متخطين في سبيل ذلك الاعتبارات آنفة الذكر"(٦٠). ولعل هذا الخلاف في التفكير بين الاثنين تفكير الملك ابن سعود والوصي عبد الإله، فالأول محرج بوجود شخص لجأ إليه وطلب حمايته والثاني ينظر إلى الموضوع من زاوية واحدة هي إطفاء حقده وتسليم رشيد عالي له لكي يقدمه للإعدام ويريح نفسه ويريح حلفاءه، كما أن الوصي يعد قضية رشيد هي قضية اعتيادية لا تحتاج إلى مثل هذا الجهد، وهكذا فقدت الرسالة الرابعة أية مرونة سياسية، لان ابن سعود يريد حل قضية الكيلاني بين الإطراف العليا في الدولتين، أي فوق المعاهدات والقوانين، ويرى الوصي خلاف ذلك مؤكدا أن إطلاق سراح الكيلاني يعد سابقة خطيرة وبادرة سيئة ستؤثر في علاقات البلدين، وبهذه العبارات التي ختم فيها عبد الإله رسالته قد أوصل التباحث إلى طريق مغلق ولم يدع فرصة للتفاهم(٦١).

إما رد ابن سعود على عبد الإله فقد تضمنتها الرسالة الخامسة مفندا مبررات عبد الإله بشأن ضرورة تسليم رشيد عالي بوصفه من مجرمي الحرب، وعلاقة ذلك بميثاق الأمم المتحدة الخاص بمجرمي الحرب، إذ كان رده عليها بنقاط خمس هي ما يأتي:

١. وضح ابن سعود موقفه المبدئي من انتفاضة ١٩٤١ واستنكاره لها.
٢. وبالنسبة للمعاهدة فكان ابن سعود يعد طلب الوصي عبد الإله حول تسليم المجرمين ما هي إلا زيادة على المعاهدة، مؤكدا أن المعاهدة لا تتضمن تسليم المجرمين السياسيين.
٣. وحول مسألة عد رشيد عالي مجرم حرب، وعلاقة ذلك بالأمم المتحدة أكد ابن سعود قوله " إن مسألة مجرمي الحرب هي بيننا وبين الأمم المتحدة.
٤. حول تلبية الرغبات فقد أشار ابن سعود في معرض رده " أننا لا نذكر حادثا من هذا القبيل كان أدق من مسألة رشيد عالي أو قريبا منها".
٥. أما بالنسبة إلى قضية إطلاق سراح رشيد عالي، فقد ذكر ابن سعود " إن كنت تريد إطلاق سراحه إلاّ أنني ما أحب أن يبقى عندنا كي لا يسبب وجوده تعكير صفو العلاقات الحسنة السائدة بين بلدينا، وعلى كل فالرأي لكم في هذا الشأن أن أحببتم أن نبعثه ونطلب سراحه " وختم ابن سعود رسالته الخامسة بالقول " أنني لا أحب أن يكون بيني وبين سموكم والعراق أي خلاف يؤثر في حسم العلاقات السائدة بيننا"(٦٢).

وعبرت الرسالة السادسة عن رد الأمير عبد الإله على ابن سعود وعن مدى التأثر الكبير الذي كان فيه الأمير عبد الإله عندما كتب رسالته بقوله "نرى من واجبنا أن نعرب عن مزيد من تألمنا للتأثير الذي لمسناه في برقية

جلالتكم" وكانت هذه الرسالة من أطول الرسائل السبع التي تبادلت بين الطرفين، علما أن فيها تكرارا لما جاء في الرسائل السابقة التي كتبها الوصي عبد الإله للملك عبد العزيز، وكانت شديدة في هجومها على رشيد عالي الكيلاني للتقليل من شأنه وتشويه سمعته بالذم، ببيان جوانب سلبية علقت به، عندما كان في العهدين العثماني والوطني بأنه قام بالاتي:

"- أعان الاتحاديين على كبح الوطنية في العراق.

- انه خدم حكومة الاحتلال البريطاني، بينما قاطعها معظم الوطنيين.
- يستعمل طريق الفتن والدسائس.
- لا يأتي للمنصب إلاّ عن طريق الدم والنار ولا يغادره إلاّ كذلك.
- أقحم الجيش العراقي بالسياسة.
- نقل ويلات الحرب إلى البلاد.
- فر خارج البلاد تاركا رفاقه وبلاده للمصير المظلم.

ويضيف عبد الإله في رسالته السادسة لابن سعود "هذا هو رشيد عالي يصاحب الجلالة، وتلك هي سيرته وإعماله، تضاف إليه الأساليب الدنيئة والأقوال البذيئة التي لجأ إليها ضد مقام العرش، وضد شخص أخيكم، فإذا اتبع العفو لمثل هذا المجرم، فلمن فرض القصاص وعلى من يطبق؟..."(٦٣).

أما الرسالة السابعة والأخيرة فأرسلت من ابن سعود إلى عبد الإله بعد أن أخفقت جهودهما في الوصل إلى حل مرض بشأن الموضوع، وعبر ابن سعود عن حل المشكلة بقوله " أننا نرغب في العمل على حل المشكلة بالروح التي تسمو بكلينا على مستوى النصوص اللفظية القابلة للتفسير والتأويل وفي جو من الوداد الأخوي والإخلاص المتبادل" خاتما رسالته بالقول " أما الآن وقد أشعرنا سموكم أن حل القضية فيما بيننا متعذر بسبب الأوضاع والأشكال القانونية والدستورية في العراق" وأعلن رغبته في ترك المراجعات في ذلك الأمر إلى حكومتينا طبقا لأحكام المعاهدات القائمة بين البلدين، فأنه لا يسعنا إلا النزول عن رغبة سموه مع الأعراب عن أسفنا لعدم حصول ما كنا نصبو إليه ونتمناه"(٦٤).

وهكذا يتضح أن انتفاضة نيسان- مايس ١٩٤١ القومية شكلت عامل قلق للطبقة الحاكمة وعلى رأسها الوصي عبد الإله، ونوري السعيد، لذا كان من الطبيعي أن تبقى قضية رشيد عالي الكيلاني مصدر قلق لهم على الدوام، مادام لم يتسن لهم حسمها نهائيا، كما هو الحال لباقي قادة الانتفاضة ، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فأن التزامها بضيافة رشيد عالي لم يكن منطلقا، على ما يبدو من موقفها القومي تجاه قادة انتفاضة مايس ١٩٤١، وإنما كان من باب استغلاله كثائر ضد العائلة الحاكمة في العراق، لتنفيذ رغباتها العدوانية ضده عند الحاجة، وان كان السعوديون كما رأينا ينفون أن يكون لهم مصلحة بوجوده في بلادهم، فضلا عن التزام ابن سعود الشخصي بالتقاليد العربية الخاصة بضوابط معاملة الضيف وعدم تسليمه.

**رابعا: موقف السعودية من حلف بغداد**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نهاية عام ١٩٤٥، أرادت الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تطويق الاتحاد السوفيتي من التغلغل في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها الجهات البريطانية والأمريكية مناطق خاصة بنفوذها، ومن اجل هذا قامت بالضغط على الأقطار العربية للدخول في مشروعات الدفاع الانكلو- أمريكية المعدة لهذا الغرض، وكان ذلك بحجة الدفاع ضد خطر انتشار الشيوعية[٦٥]، وذلك بتشجيع المعاهدات الثنائية بين دول منطقة الشرق الأوسط، والتي كان أولها الحلف التركي الباكستاني الذي تم عقده في نيسان ١٩٥٤[٦٦]، وقد أبدى الساسة العراقيون السائرون في ركاب الغرب، رغبتهم بانضمام العراق للحلف المذكور، وبما أن الوزارة القائمة حينذاك (وزارة فاضل الجمالي الثانية ٨ اذار١٩٥٤-٢٩ نيسان ١٩٥٤) ليست لها القدرة على تحقيق طموحهم بتنفيذ هذا الطلب الاستعماري، لذا رغبوا بمجيء وزارة يترأسها نوري السعيد ينفذ ما كان يقوله ويدعو إليه " لا غنى للعرب عن بريطانيا، ولا يمكنهم العيش بدونها، وان عدوا نعرفه خير من صديق نجهله"[٦٧].

وقد أبدت المملكة العربية السعودية ومصر مخاوفهما من الرغبة التي أبداها الساسة العراقيين بالانضمام إلى الحلف التركي- الباكستاني، فرأيا فيهما أضعافا للأقطار العربية وجامعتها[٦٨].

ومن هذا المنطلق هاجمت عاصفة شديدة من السخط والاحتجاج اثر إعلان نبأ الاتفاق الذي تم بين العراق وتركيا[٦٩]، ولكن حكومة نوري السعيد أصرت على موقفها في عقد هذا الحلف، وأدى هذا الموقف إلى مطالبة مصر بإخراج العراق من جامعة الدول العربية، ولكنها فشلت في مسعاها نتيجة لجهود العراق الدبلوماسية واعتبرها الأخير نصرا دبلوماسيا له[٧٠]، وقد أيدت المملكة العربية السعودية مصر كثيرا في مواقفها المنددة بالحلف والذي اتضح بشكل بارز أثناء عقد مؤتمر رؤساء الأقطار العربية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥، حتى قيل أن الأمير فيصل بن عبد العزيز صرف الملايين في سبيل التأثير على الأوساط الرسمية وغير الرسمية في البلاد العربية، وفي شراء ذمم العديد من الكتاب وأصحاب الصحف، يضاف إلى ذلك، انه صرح في المؤتمر قائلا: " إنني اعتقد أن هذا الحلف ما هو إلاّ بداية وليس بنهاية وسبب هدم كيان البلاد العربية"، كما انه رجى من العراق بأن لا يسير في طريق منفرد، وان السعودية جندت الكثيرين من السوريين والمصريين واللبنانيين والأردنيين، من أجل شد أزرها في مناوئة العراق، بأساليبهم المختلفة[٧١].

ورغم كل هذه الاعتراضات فقد استمر العراق في نهجه السياسي لعقد الميثاق الذي دعي ميثاق التعاون المتبادل مع تركيا، الذي تم فعلا في ٢٤ شباط ١٩٥٥، مما أدى إلى انقسام الأقطار العربية إلى قسمين متنافسين، بين مؤيد له وبيم معارض، بعد أن كانت ولو بشكل ظاهري متفقة في سياستها الخارجية تقريبا لاسيما في الشؤون العامة[٧٢].

أما موقف العربية السعودية من الحكومة العراقية بعد توقيعها ميثاق بغداد فكان يتسم بالمعارضة الشديدة له، تلك المعارضة التي ظهرت بشكل واضح من تصريحات المسؤولين، ومن الحملة الإعلانية العنيفة التي شنتها وسائل الإعلام المحلية، كما أنها استعانت بوسائل الإعلام العربية وخاصة محطة إذاعة صوت العرب، والصحف المصرية، كما أنها وحدت جهودها مع مصر من أجل مقاومة الميثاق، وبذل أقصى الجهود في سبيل التأثير على العراق بعدم التوقيع عليه.

ويعود مصدر الخطر الذي كانت تشعر به السعودية، إلى تخوفها من كل عمل يقوم به العراق الذي يمكن أن يقويه سياسيا وعسكريا وقد يوصله إلى زعامة البلاد العربية، وبهذا يكون خطرا عليها لأنها كانت تضع نصب عينيها مشروع الهلال الخصيب أمام كل تحرك عراقي، وبذا أن كل تحركاتها العربية والأجنبية تنطلق من

هذا المبدأ الذي تعمل لتجنبه[٧٣]، ومن هذا المنطلق فأنها وقفت إلى جانب مصر في موقفها المندد بالميثاق، وأنها تأسف لاتخاذ العراق هذا الموقف الانفرادي دون اخذ موافقة الحكومات العربية، وطرح الاتفاق للمناقشة في الجامعة العربية، وان ذلك من شأنه أن يحدث التفرقة بين دول الجامعة، وان المملكة العربية السعودية لا تؤيد ولا تقر أي اتفاق لم يبحث في الجامعة العربية[٧٤].

كما وجه الملك سعود نداءً إلى الشعب العربي في ١١ أيار ١٩٥٤ حذرهم فيه بأن الأمة العربية تمتحن في اعز شيء عليها، وهي الجامعة العربية، ومما جاء في نداء الملك سعود "...أن الفاجعة المحيطة بنا وبكم في هذه الساعات الرهيبة ، لي اليوم أن أصارحكم بما كنت أأمل وأتمنى إلا اضطر إلى بيانه، لقد خرج بعضكم عن إجماع الأمة وإرادة شعوبها ولقد عجزنا عن إقناعه بمغبة سياسته وخطر الخطوة المفزعة التي يقدم عليها، وانفرد من بين الدول العربية بالسير على منهاجها، ونحمل من اجل ذلك مسؤولية التأريخ أمام الشعوب العربية بتعريض الجميع للخطر الذي سوف يكون سببا لا يؤتى العرب من قبله ويكون مطية للاستعمار..." [٧٥].

**خامسا: الاتحاد العربي الهاشمي وموقف السعودية منه**

عندما أعلن نبأ الوحدة بين مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨، كان المجلس الوزاري لميثاق بغداد منعقدا في استنبول، وحينئذ اقترح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا لشعوره بالخطر على مركز بريطانيا في الشرق الأوسط قيام اتحاد بين العراق والسعودية والأردن كرد على وحد مصر وسوريا[٧٦]. وبناءً على هذا الاقتراح، ولما أظهره الشعب الأردني الذي يضم بين دفتيه حركة قومية تحررية نشطة في تلك الفترة، من التأييد الواسع للوحدة وتمنيه بالانضمام إليها، وخشية من ازدياد فعاليات هذه الحركة وتمكنها من الإطاحة بنظام الحكم القائم، تقدم الملك حسين بطلب للعراق لتوحيد العرشين، وقد استجاب الأخير على الفور، وتوصلا إلى أن إعلان الاتحاد سيكون إضافة إلى انه رد على وحدة مصر وسوريا، خير ضامن لتقوية العرشين الهاشميين وحمايتهما من نشاط الحركة التحررية، ولامتصاص نقمة الشعبين في القطرين[٧٧]، ويضاف إلى ذلك انه يحقق جزء من حلم بريطانيا والعراق في تحقيق وحدة بلدان الهلال الخصيب، وقد تم الاتفاق بالفعل على وجه السرعة في ١٤ آذار ١٩٥٨ وبدفع من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٧٨]. وبذلك انضم الأردن عمليا إلى ميثاق بغداد، الأمر الذي افرح الدولتين الاستعماريتين المذكورتين، وتناولت مباحثات الهاشميين تسهيل مهمة انضمام السعودية بشكل خاص والأقطار العربية بشكل عام، إلى الاتحاد، وقد تناقلت

الإذاعات والصحف، ومنها الصحف العراقية خبرا ينبئ بالاتصالات الجارية لعقد مشروع فيدرالي بين العراق والعربية السعودية والأردن[٧٩]، حيث وجهت الدعوة إلى الملك سعود ليشترك في محادثات تكتيل العروش، ولكنه اعتذر عن ذلك، وربما يعود ذلك إلى رغبته في انجلاء الموقف العربي، كما انه لا يريد أن يفتح عليه أبواق الدعاية المصرية والسورية اللاذعة، ولكن من الجهة الأخرى فقد وجه الملك سعود الدعوة لكل من شيخ الكويت وأمير البحرين من أجل تكوين اتحاد ووحدة تجمع الأقطار الثلاثة، وقد استجابت البحرين للدعوة، أما الكويت فلم تستجب، ويمكن أن يعود ذلك إلى تأثير السياسة المصرية، وعدم رغبتهم في الانتماء إلى تكتلات إقليمية متناحرة[٨٠].

وقد بين الملك سعود بصراحة موقفه من وحدة سوريا ومصر، والعراق والأردن، حيث أوضح بأنه يؤيد التريث بعدم الاعتراف بالوحدة المصرية – السورية، بل انه أوضح عدم موافقته عليها، ومن جانب فأنه أعلن تأييده للاتحاد العربي الهاشميين العراق والأردن، وانه ابلغ سفيريه في بغداد وعمان بإيصال التهاني للملكين، وانه مستعد لتقديم المساعدة من كل صنف، كما رحبت الصحافة السعودية بالاتحاد[٨١].

جاء في المادة الأولى من دستور الاتحاد، بأن الباب يترك مفتوحا لانضمام الأقطار العربية للاتحاد، وبناء على ذلك وكجزء من تكتيل الأنظمة الملكية ضد الأنظمة الجمهورية، فقد سافر وفد عراقي– أردني إلى الرياض في ٢٥ آذار ١٩٥٨ لإقناع الملك سعود بالانضمام، ولكن الأخير أعاد الاعتذار السابق[٨١]، وزعمت جريدة التايمس اللندنية بأن الملك سعود قال للملك حسين بأنه على استعداد للدخول في الاتحاد إذا انسحب العراق من حلف بغداد، وان بغداد وعدت بذلك[٨٢]، وذكرت الشيء نفسه جريدة الاسيوشيتد بريس في نبأ لها من جريدة الجمهورية القاهرية، مما اقلق الحكومة التركية، ولكن العراق نفى صحة الخبر[٨٣].

ووجدت السعودية في تشكيل هذين الاتحادين المصري–السوري والعراقي– الأردني الفرصة المناسبة لتكريس استقلالها، حيث أنها لم ترغب الانضمام إلى أي منهما رغم إغراءاتهما لها، وأخيراً قررت الحكومة السعودية التزام جانب الحياد بين اتحاد ووحدة الأول من شباط ١٩٥٨، والدليل على ذلك أنها أرسلت برقيتي التهنئة إلى البلدين في ٢٣ شباط محررتين بنفس العبارات، وأعلنت حرصها على الجامعة العربية والمحافظة على الوضع الراهن[٨٤].

وعلى الرغم من هذا التحسن في العلاقات بين السعودية والعراق إلاّ أن سرعان ما تغيرت الأمور بإعلان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، إذ كان رد فعل الملك سعود على الثورة، بأنه استدعي السفير الأمريكي في جدة وابلغه بوجوب تدخل دول حلف بغداد في الوضع

الجديد الناشيء في العراق، وإلاّ فما فائدة هذه الأحلاف، بل انه هدد بالانضمام إلى جمال عبد الناصر في حالة تخلي أمريكا وبريطانيا عن العراق والأردن واللتين في حالة فشلهما في حماية هذين البلدين سيؤدي إلى انتهاء دورهما المؤثر في الشرق الأوسط(٨٥)، ويؤكد قولنا هذا ما ورد في كتاب سفارة الجمهورية العراقية في جدة، الذي يقول "أن السعوديين على الرغم من قضاء الثورة على خصومهم الهاشميين، لكنها هزت كيانهم، بل قيل أن الملك سعود تلقى نبأ الثورة بتأثر بالغ، ولزم الصمت كحالة في كل حدث هام يقع في العالم، وأنهم اخذوا يميلون إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة، لما أحسوا بخطر الثورة –المجاورة لهم– عليهم(٨٦).

**المصـــــــــــــــــادر**


١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، بغداد، ١٩٨٨، ص١٩١–٢٠٠.

٢- المصدر نفسه، ص٢٠٠.

٣- لطفي فرج، الملك غازي، ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي (١٩٣٣–١٩٣٩)، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٧٤.

٤- المصدر نفسه، ص٢٧٥.

٥- المصدر نفسه ، ص٢٧٦؛ أحمد طربين، الوحدة العربية ١٩١٦–١٩٤٥، د.م، ١٩٥٧، ص١١٩.

٦- نجلاء عز الدين، العالم العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٧٨.

٧- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، بغداد، ١٩٤٦، ص١١٧.

٨- علي جودت الأيوبي، ذكريات علي جودت ١٩٠٠–١٩٥٨، ط١، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٩–٢٢٠.

٩- المصدر نفسه، ص٢٢١.

١٠- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٤، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٢–٣٣.

١١- إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني ، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٤٣.

١٢- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس ١٩٤١ التحررية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٧٤.

13- F.O 371/File, No 247, From Jadia to F.O, Mag 1940,P.2.

14- F.O 371/File, No 247, From Jadia to F.O, Mag 1940,P.3.

١٥- د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٧، تقارير السفارة العراقية في جدة، وزارة الخارجية، و٣٢٥، ص٣٦.

16- Goel. Py Lais, Clubb S Legion, London, 1956, P.180.

17- F.O 371/File, No 2474, From Jadia to F.O12, Mag 1944,P.3.

١٨- عبد الرزاق الحسني، نظام الحكم الملكي في العراق، مجلة آفاق عربية، السنة الثالثة، العدد٩، أيار ١٩٧٨، ص٣٥-٣٦.

١٩- باتريك سيل، الصراع على سورية، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٥.

٢٠- إسماعيل محمد ياغي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

٢١- قرار مجلس الوزراء في الخامس من مايس ١٩٤١ إرسال وزير المالية ناجي السويدي للسفر إلى الرياض للاجتماع بالملك والتفاهم معه على ما يقتضيه الموقف، للتفاصيل ينظر عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص٢٧٤.

٢٢- عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٥، ص٦٠.

٢٣- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص٢٧.

٢٤- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤-١٩٧٤، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٦٤.

٢٥- جيرالد غوري، ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٠٣.

٢٦- حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، ص٤٩.

٢٧- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص٢٧٥.

٢٨- المصدر نفسه، ص٢٧٦.

٢٩- عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية السعودية، ص٦٠.

٣٠- نقلاً عن : عبد الأمير محسن جبار، العلاقات السياسية الأردنية السعودي، ص٦٠-٦١.

٣١- د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٨، تقارير السفارة العراقية في جدة، وزارة الخارجية، و٧، ص٣١.

٣٢- د.ك.و، ٣١١/٢٦٢٩، تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و١٣، ص١٦.

٣٣- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، بغداد، ١٩٨٨، ص٣٤٢.

٣٤- د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٨، تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و٢٧، ص٣١.

٣٥- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٥، ص٣٤٤.

٣٦- للتفاصيل ينظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص٢٨٢.

٣٧- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص٢٧٦.

٣٨- نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غدا، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٤٥.

٣٩- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص٢٧٦.

٤٠- نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٢٤٦.

٤١- المصدر نفسه، ص٢٤٨.

٤٢- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص٣٤٤.
٤٣- د.ك.و، ٣١١/٢٦٤٩، تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و٣٧، ص٤١.
٤٤- عبد الرزاق الحسني، الحكم الملكي في العراق، ص٣٦.
٤٥- محمد جاسم محمد، العلاقات العراقية الخليجية ١٩٥٨-١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص٦٣.
٤٦- د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٠، تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و٧٣، ص٨٠.
٤٧- للتفاصيل ينظر نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٢٦٦.
٤٨- د.ك.و، ٣١١/٢٦٥٠، تقارير السفارة العراقية في جدة إلى وزارة الخارجية، و٧٤، ص٨١.
٤٩- نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٢٥٦-٢٥٧.
٥٠- المصدر نفسه، ص٢٥٧.
٥١- مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٤٢.
٥٢- للتفاصيل ينظر نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٢٥٠-٢٥١.
٥٣- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز،ج٣، بيروت، ١٩٧٧، ص١٢٢.
٥٤- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص٣٤٢-٣٤٣.
٥٥- للتفاصيل ينظر نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص٢٨٤.
٥٦- للتفاصيل ينظر حرب ثورة مايس، نشرتها مجلة آفاق عربية، بعنوان ملف الحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١، والذي أسهم فيه نجبة من المهتمين وعلى رأسهم نجم الدين السروردي، العدد٩، أيار ١٩٧٦، ص٩٤-١٦٠.
٥٧- ينظر فاروق صالح العمر، لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى الملك عبد العزيز بين العرف والدبلوماسية، مجلة الخليج العربي، العدد١، السنة السادسة عشرة، ١٩٩٨، ص١٠٥-١٢٠.
٥٨- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ص١١٩.
٥٩- راجع نص الرسالة عن عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، ص٢٤٣.
٦٠- حول نص الرسالة الرابعة، ينظر ملف الحرب العراقية البريطانية، ١٩٤١، آفاق عربية، المصدر السابق، ص١١٦.
٦١- فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص١١٤.
٦٢- حول نص الرسالة ينظر مجلة آفاق عربية، ملف الحرب العراقية-البريطانية، ص١٢٠.
٦٣- ملف الحرب العراقية-البريطانية، مجلة آفاق عربية، ص١٢٠.
٦٤- المصدر نفسه، ص١٢١.

٦٥- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص٢١٠؛ محاكمات المحكمة العسكرية العليا، ج٤، ص٢٢٩؛ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ط١، ص١١٩-١٢٠.

٦٦- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص٢١٠؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، ١٩٧٨، ص١٠١-١٠٢.

٦٧- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص١٧٩.

٦٨- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص٢١٠.

٦٩- المصدر نفسه، ص٢٢١-٢٢٢؛ محمد طلعت الغنيمي، دراسات سياسية قومية، ط١، الإسكندرية، ١٩٦٣، ص١٨٠.

٧٠- جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١٢٦.

٧١- أمين المميز، السعودية هكذا عرفتها، بيروت، ١٩٦٣، ص٣١٩.

٧٢- محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر، بيروت، ١٩٦٤، ص٦٤.

٧٣- أمين المميز، المصدر السابق، ص٣١٨.

٧٤- المصدر نفسه، ص٣١٩.

٧٥- المصدر نفسه، ص٣٢٠.

٧٦- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص١٩٤.

٧٧- المصدر نفسه، ص١٩٥.

٧٨- محاكمات المحكمة العسكرية العليا، ج٣، المصدر السابق، ص٩٥٦، والجزء ٦، المصدر السابق، ص١٢٦-١٢٧.

٧٩- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠، ص١٩٦.

٨٠- جهاد محي الدين، العراق والسياسة العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص٣٤٥.

٨١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج١٠، ص٢٣٠.

٨٢- جهاد محي الدين، المصدر السابق، ص٣٤٥.

٨٣- ممدوح الروسان، العراق وقضايا المشرق العربي القومية، بغداد، ١٩٨٣، ص١٤٩.

٨٤- وزارة الخارجية، الملفة ع/١٣/١٨٦٣/١٨٦٣ برقية رمزية واردة من أنقرة في ١٩٥٨/٣/١٤، والبرقية الرمزية الجوابية الصادرة في ١٩٥٨/٢/١٥.

٨٥- غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، بيروت، ١٩٨٠.

٨٦- د.ك.و، ٤١١/٢٥٩، تقارير مجلس السيادة العراقية، كتاب السفارة العراقية في جدة المرقم ٢٢٢/١/٢ والمؤرخ في ١٩٥٨/٧/٢٢، و١، ص٢.

# Saudi Arabia's policy towards political developments in Iraq

## 1932-1958

**Teacher assistant**

**Tariq Hassan Saeed**

**The Ministry of education – Baghdad's Al-Karkh Directorate education/2**

**Tariq 1963@yahoo.com**

ABSTRACT

The Saudi attitudes towards the independence of the Arab Gulf countries was characterized by the infinite assistance both politically and financially in all international meetings, besides the housing of the politics of the Arabian Gulf on the Saudi land, ease their tasks, assist them distinctly.

The Saudi attitudes towards the independence of the Arab Gulf countries also characterized in the United Nations and the Arab affected positively towards reaching to the goal of independence, as in Bahraini's case when they requested the independence, Iran was considering Bahrain as a part of it, also when Iraq requested the join of Kuwait, the Saudi Arabia refused that.

The other attitudes were with Qatar, United Arab Emirates and Oman to get their independence and getting a seat in League and the United Nations.

All of these attitudes, reflected on and changed the future of these countries.